

الشراكة الثلاثية المغاربية: فرص وتحديات القمة الجزائرية - التونسية - الليبية

The Maghreb Triangular Partnership: Opportunities and Challenges of the Algerian-Tunisian-Libyan Summit

تاريخ القبول: 2025/11/15

تاريخ الإرسال: 2025/08/29

التشاور بين هذه الدول الثلاث لبناء شراكة مغاربية متينة في مجالات الأمن والتنمية وتعزيز الديمقراطية. ويستند هذا النهج إلى مكافحة الإرهاب والتخريب والهجرة غير النظامية، مع التركيز على العوامل الاقتصادية، لا سيما تطوير البنية التحتية وحجم التبادل التجاري. ومن الناحية السياسية، تندرج القمة في إطار دعم عمليات التحول الديمقراطي التي تؤدي إلى الاستقرار في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: شراكة؛ استراتيجية؛ أبعاد؛ القمة الثلاثية؛ المغرب العربي.

Abstract:

This article aims to analyze the dimensions of the Algerian-Tunisian-Libyan tripartite summit in order to coordinate efforts in the political, economic and security fields.

The article concluded that the tripartite summit between Algeria, Tunisia and Libya is a pivotal step towards consolidating the consultation mechanism aimed at building a Maghreb strategic

رابح زاوي*
Rabah ZAOU
جامعة ألكلي محمد أولحاج - البويرة
University of Bouira
r.zaoui@univ-bouira.dz

خدوجة بومحكاك
Khedoudja BOUMAHKAK
جامعة سطيف 2
University of Setif 2
kh.boumahkak@univ-setif.dz

ملخص:

تحاول هذه الورقة تحليل القمة الثلاثية التي جمعت الجزائر وتونس وليبيا، والتي تسعى إلى تنسيق الجهود المشتركة سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا. وتثبت نتائج هذه القمة أنها خطوة استراتيجية فعالة نحو ترسيخ آلية partnership based on security, development and democracy, i.e. security-wise combating terrorism, smuggling and irregular migration, economically developing infrastructure and increasing trade exchange, and politically supporting the democratic transition.

Keywords: Partnership; Strategic; Trilateral Summit; Dimensions; Maghreb.

* - المؤلف المراسل.

مقدمة:

تُشكل القمة الثلاثية التونسية الجزائرية الليبية نموذجًا أكثر ديناميكية لآلية التشاور الإقليمية التي انطلقت بجهودٍ نحو تعميق الروابط السياسية والاقتصادية والأمنية بين هذه الدول الثلاث في سياق التحولات التي تشهدها المنطقة المغربية، والتي تتفاعل مع تحديات إقليمية متشابهة وأزمات اقتصادية متعددة الأبعاد، مما يُوصي باتباع نهج مشترك وتنسيق أفضل. يُصنّف هذا التعاون ضمن فئة "التعاون الإقليمي" في نظريات العلوم السياسية. يشير التعاون الإقليمي هنا إلى معاملات واتصالات مكثفة بين أكثر من طرف للعمل معًا نحو تحقيق منافع مشتركة واقصى درجات الأمن. كما شددت الآلية الثلاثية على "الإقليمية المفتوحة"، التي تعني تحرير التجارة والاستثمار فيما بينها فقط، بالإضافة إلى "الإقليمية الناعمة"، التي تعني العمل الجماعي في المسائل الأمنية.

تحتل منطقة المغرب العربي موقعًا جيوسراتيجيًا بالغ الأهمية، ومساحةً رئيسيةً للتبادل والتفاعل بين إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والقارة الأوروبية بفضل موقعها الجغرافي ومواردها البشرية وثرواتها الطاقية. هذا الموقع الاستراتيجي يُعرض هذه المنطقة لتهديدات أمنية واسعة ومتنوعة، بدءًا من التهديدات التقليدية كالتوترات بين الدول، وصولًا إلى التهديدات الحديثة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة. وتستدعي التهديدات الأمنية الجديدة في منطقة المغرب العربي استجابة أمنية متكاملة تتجاوز حدود الدولة الواحدة. فهناك "تهديدات أمنية دائمة" تواجهها البلاد، متمثلة في الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر. وقد ازدادت هذه التهديدات تعقيدًا مع أزمة مثل الأزمة الليبية التي تُنذر بفوضى وتدهور أمني.

وتعاني دول المغرب العربي من ظروف اقتصادية معقدة، تتمثل في انخفاض مستويات التكامل الاقتصادي الإقليمي بينها، رغم توافر جميع المقومات والمبررات



الاقتصادية اللازمة. وفي الوقت نفسه، أصبح التكامل الاقتصادي المغربي حاجة ملحة في ظل التغيرات العالمية المتسارعة؛ يضاف إلى ذلك تفاقم أزمة الديون في المنطقة وضعف الأداء الاقتصادي العام، مما يتطلب مزيداً من تنسيق السياسات المالية والنقدية. وتكتسب تنمية المناطق الحدودية أهمية كبيرة كآلية للاستجابة للتهديدات الأمنية، كونها بؤراً لهذه التهديدات والمخاطر. يتطلب تحقيق النجاح في هذا المجال حلولاً متكاملة لمراقبة وحماية مختلف الجهات الحدودية داخلياً وإقليمياً، بالإضافة إلى ترويض هذه المشكلة المستعصية.

وهنا تبرز آلية التشاور الثلاثية كإجابة حقيقية على الدعوة الملحة إلى أشكال جديدة من التعاون الإقليمي تتجاوز المسارات التقليدية. فهي تتحدث عن محمد لإعادة تنشيط التعاون المغربي من خلال نهج عملي يوجه المصالح المشتركة والقضايا الراهنة، بدلاً من انتظار النزاعات السياسية طويلة الأمد التي تعيق الهيئات التقليدية مثل اتحاد المغرب العربي عن القيام بدورها. لفهم دوافع وتحديات هذا التعاون الثلاثي الناشئ، يجب أولاً محاولة فهم هذا التفاعل متعدد الأبعاد. وعليه يتضمن المقال تقييم الآليات المتبعة للتنسيق على تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في هذه الدول، ومما تم التطرق له يبرز التساؤل المركزي التالي: كيف يمكن للآلية التشاورية الثلاثية أن تتجاوز المعوقات لتعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني بين الدول الثلاث؟

ومن أجل الإجابة عن هذه الإشكالية تمت صياغة الفرضيات التالية:

- اعتماد آلية تشاورية منتظمة يُسهم في توحيد أولويات الدول الثلاث، وتنسيق السياسات بما يقلص التوتر السياسي الداخلي ويعزز الثقة المتبادلة.
- تطوير مشاريع بنية تحتية للنقل والتجارة في إطار التكامل الإقليمي يزيد من حجم التبادل التجاري ويخلق فرص عمل جديدة، مما يدعم النمو الاقتصادي المشترك.



- تنسيق الجهود الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين البلدان الثلاثة يرفع من كفاءة مكافحة الإرهاب ويحدّ من نشاط الجماعات المسلحة العابرة للحدود. تنبع أهمية موضوع دراسة آلية التشاور الثلاثية بين تونس والجزائر وليبيا من النقاط التالية:

- 1- تُعالج الإشكالية المحورية للتكامل المغاربي العالق منذ عقود بفعل الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية؛ فتسليط الضوء على آليات التشاور يعزّز فهم كيفية تجاوز هذه العقبات وتعميق التعاون الإقليمي.
- 2- يستجيب الموضوع لحاجات ملحة على المستويات الثلاثة:
 - أ- سياسيا، عبر دراسة دور الآلية في تعزيز الثقة وتوحيد المواقف تجاه قضايا مشتركة كالانتقال الديمقراطي الليبي.
 - ب- اقتصاديا، من خلال تقييم آثار مشاريع البنية التحتية المشتركة على النمو والتجارة وخلق فرص العمل.
 - ج- أمنيا، عبر تحليل كفاءة التنسيق الاستخباراتي وتبادل المعلومات في مواجهة الإرهاب والتخريب والهجرة غير النظامية.

المحور الأول: محددات اللقاء التشاوري الثلاثي: الجزائر، تونس، ليبيا

تتسم العلاقات التي تربط كلا من تونس والجزائر وليبيا بقدر ملحوظ من الاستقرار والحركة، وهو ما يميزها عن علاقات هذه الدول مع باقي الأطراف الإفريقية وحتى المتوسطية. فعلى سبيل المثال، تمتاز العلاقات الجزائرية - الليبية بجذورها التاريخية وروابطها الثقافية العميقة، غير أن التحولات التي شهدتها ليبيا منذ سنة 2011 وما صاحبها من اضطرابات سياسية أدت إلى تعقيد مسار هذه العلاقات، خاصة بعد انهيار النظام السابق. وفي هذا السياق، حرصت الجزائر على دعم المسار السياسي الشامل في ليبيا، واضطلعت بدور فاعل يسعى إلى إرساء الاستقرار من خلال التنسيق والتعاون مع مختلف القوى الليبية⁽¹⁾.

أولا- دوافع الجزائر:

ترى الجزائر أنه وفي ظل الظروف الحالية التي تعرفها ليبيا تبرز أولويات رئيسية لا بد من التركيز عليها، تتعلق الأولى بتفادي تحويل الاستحقاق الانتخابي في ليبيا إلى غاية في حد ذاتها، فالغاية تبقى اشمل وأوسع، أما الأولوية الثانية فتتمثل في أهمية الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار والعمل على تثبيته. أما الأولوية الثالثة فتركز على ضرورة دعم المبادرات والرغبات والمسارات التي تضع نصب أولوياتها حل الأزمة الليبية⁽²⁾.

وعند الحديث عن التدخلات العسكرية مثلما تدعوا بعض الأطراف لحدوثه في الحالة الليبية نجد أنه ومن منظور جزائري، لا تؤتي الاستراتيجيات الأمنية الصارمة القائمة على الحل العسكري ثمارها في حل النزاعات الداخلية، كما اثبتت تجربة "العشرية السوداء" في تسعينيات القرن الماضي فشلها في استعادة الأمن والاستقرار وتساعدت خلالها نشاطات الجماعات المسلحة، حيث منذ تولي اليامين زروال عام 1995 اتجهت الدولة إلى مقارنة أكثر اعتدالا عبر "قانون الرحمة"، ثم أكمل المسار بنفس الروح مع "قانون الوثام المدني" في عهد عبد العزيز بوتفليقة عام 1999.

بناءً على ذلك، تعتبر الجزائر أن استمرار الصراع المسلح في ليبيا، خاصة مع التدخل الأجنبي المكثف والدعم العسكري المتعدد الأطراف، سيؤدي إلى مزيد من تآكل الأمن الليبي والإقليمي، وترى أن إشراك جميع الأطراف الليبية في عملية التسوية هو الضمان الأوضح لدرء عودتهم إلى التمرد واستخدام القوة مستقبلا⁽³⁾.

ثانيا- دوافع تونس:

تعد تونس بحكم موقعها الجغرافي المحوري كجار مباشر لكل من الجزائر وليبيا، وطرفاً فاعلاً في تعزيز الحوار الثلاثي بين هذه الدول، ويسهم هذا الدور في دعم أمنها القومي وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي. ورغم ما يوفره هذا القرب

الجغرافي والحدود البرية المشتركة، التي تمتد لنحو 460 كيلومترًا مع ليبيا، من فرص للتكامل والتعاون، فإن العلاقات التونسية الليبية شهدت عبر التاريخ محطات متباينة، تراوحت بين التقارب والتوتر.

ففي حين عرف البلدان فترات من التنسيق والاستقرار النسبي، لم تخلُ العلاقات من فترات توتر وجمود، تعود في مجملها إلى تباين التوجهات السياسية بين قيادتي البلدين، لا سيما خلال عهد الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة، والعقيد الليبي الراحل معمر القذافي، حيث تبنت كل منهما مقاربة مختلفة في إدارة الشانين الداخلي والإقليمي⁽⁴⁾.

لم تشهد العلاقات التونسية-الليبية تحولًا جذريًا بعد عام 2011، حيث لا تزال تتأرجح بين فترات من الجمود وأخرى من الاستقرار النسبي، وذلك في ظل تسارع المتغيرات الأمنية، واستمرار حالة الانقسام السياسي في ليبيا، إلى جانب التحولات المتواصلة التي تشهدها الساحة التونسية.

ورغم الطابع التاريخي للعلاقات الثلاثية بين تونس والجزائر وليبيا، وما تتميز به من أطر للتعاون الإقليمي، إلا أن هذه العلاقات تواجه مجموعة من التحديات التي تحدّ من فاعليتها. فعلى الرغم من وجود مبادرات لتعزيز التعاون، خاصة في مجالات الأمن والاقتصاد، إلا أن هذه الجهود لا تزال دون المستوى المأمول. فعلى سبيل المثال بلغت قيمة المبادلات التجارية بين تونس والجزائر خلال سنة 2023 حوالي 5 ملايين دينار تونسي، وهي قيمة محدودة بالنظر إلى الإمكانيات المتاحة، وتتنوع الصادرات التونسية إلى السوق الجزائرية على النحو التالي:⁽⁵⁾

- الصناعات التحويلية: تمثل نحو 36% من إجمالي الصادرات.

- الصناعات الميكانيكية: بنسبة 32%.

- المواد المنجمية: حوالي 8%.

- المنتجات الغذائية والفلاحية: بنسبة 6%.

هذه الأرقام تعكس محدودية التنوع والتكامل في المبادلات التجارية، مما يستدعي وضع استراتيجية تنمية مشتركة تركز على تنشيط القطاعات الحيوية، وتوسيع قاعدة الشراكة الاقتصادية بما يخدم المصالح المشتركة للدول الثلاث. خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2024، سجلت الصادرات التونسية نحو الجزائر ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (+48,3%)، في حين شهدت تراجعاً تجاه كل من ليبيا بنسبة (-28,1%)، والمغرب بنسبة (-21,4%). وتُبرز هذه الأرقام تفاوتاً في الأداء التجاري الإقليمي، الأمر الذي يتطلب اعتماد إجراءات عملية وواقعية لتحسين التوازن في المبادلات وتعزيز الشراكة الاقتصادية مع مختلف دول الجوار. أما على مستوى المبادلات التجارية بين تونس وليبيا، فقد واصلت نسقتها التصاعدي، حيث بلغت قيمتها في عام 2023 نحو 4000 مليون دينار تونسي. ويُجمع الطرفان على أهمية تكثيف الجهود لزيادة حجم التجارة البينية، مع استهداف الوصول إلى ما يتجاوز 5000 مليون دينار تونسي خلال سنة 2024، وهو ما يعكس توجّهاً واضحاً نحو تعزيز التكامل الاقتصادي وتوسيع قاعدة المبادلات الثنائية⁽⁶⁾.

ثالثاً- دوافع ليبيا:

من جانب آخر تبرز التحديات الأمنية كأحد أهم العوامل المشجعة على التعاون الثلاثي، فالوضع في ليبيا بعد 2011 أثر على العلاقات البينية، وكان له تداعيات مباشرة على تونس والجزائر، وكلا البلدان يعانيان من تدفقات اللاجئين والمسلحين. منذ سقوط نظام معمر القذافي عام 2011، شهدت ليبيا انهياراً أمنياً واسع النطاق تجاوز حدودها إلى دول الساحل الإفريقي، حيث انتشرت نحو 29 مليون قطعة سلاح خفيفة ومتوسطة وثقيلة بين المجموعات المسلحة والمدنية⁽⁷⁾.

أسهم هذا التدفق غير المنضبط للأسلحة في تأجيج النزاعات المحلية وتعطيل جهود بناء مؤسسات ذات قدرة على فرض هيبة القانون، ما حوّل أجزاء واسعة من البلاد إلى ساحة للصراعات المسلحة وتجارة الأسلحة العابرة للحدود، وفي هذا



السياق، تتجلى أهمية استقرار ليبيا كمصلحة استراتيجية مشتركة لكل من تونس والجزائر، إنطلاقاً من مبدأ الأمن الجماعي الذي يفترض أن يشمل تأمين الحدود ومكافحة التهديدات العابرة للدول، لاسيما الإرهاب وتهريب الأسلحة. يبرز هذا النهج الجماعي كخيار ضروري يضمن كبح المّدات الأمنية الرجعية، وحماية الاستقرار الإقليمي عبر تنسيق جاد للمراقبة الحدودية وتبادل المعلومات الاستخباراتية⁽⁸⁾.

المحور الثاني: قضايا الأمن الإقليمي المشتركة بين الجزائر وتونس وليبيا: ما هي نقاط التقاطع؟

بعد التعاون الثلاثي (الجزائر وتونس وليبيا) ضروري لمعالجة قضايا الأمن الإقليمي، خاصة في سياق التحديات الأمنية المتزايدة في منطقة الساحل والمغرب العربي، ويهدف هذا التعاون إلى تعزيز الاستقرار ومكافحة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية، وتتميز منطقة المغرب العربي بالتوترات الجيو سياسية والمنافسات التاريخية، وقد تؤدي المصالح المتباينة لهذه البلدان في بعض الأحيان إلى تعقيد التعاون، فعلى سبيل المثال: تشكل الأزمة الليبية المتواصلة منذ 2011 تهديداً مباشراً لامن دولتي تونس والجزائر، لكون النيران المتقطعة للصراع المسلح داخل الأراضي الليبية قد تنعكس عبر الحدود بطرق متعددة؛ أولها اندلاع أعمال عنف متسرب إلى المناطق الحدودية بما يهدد استقرار المجتمعات المحلية ويقوّض جهود الدول المجاورة في حفظ الأمن والنظام العام، وثانيها تدفقات اللاجئين والمهجرين القسريين الباحثين عن ملاذ آمن، ما يزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على البنى التحتية في ولايات الجنوب التونسي والولايات الغربية الجزائرية⁽⁹⁾.

فضلاً عن ذلك، أدى الفراغ الأمني في ليبيا إلى تزاوج المصالح بين الجماعات الإجرامية المنظمة والعناصر الإرهابية، مما أسفر عن تفعيل شبكات تهريب الأسلحة والمخدرات والوقود إلى داخل وخارج حدود ليبيا، وهو ما يمثل مصدراً رئيسياً للتوتر

والإرهاب عبر المغرب الكبير. بناءً على هذا الواقع، أصبح التنسيق الأمني والاستخباراتي بين تونس والجزائر ضرورة حتمية لتعقب هذه التهديدات العابرة للحدود ومواجهتها بشكل جماعي، سواء عبر تعزيز المراقبة المشتركة للمعابر أو تبادل المعلومات ذات الصلة بأنماط النشاط الإجرامي والإرهابي⁽¹⁰⁾.

تواجه هذه المنطقة تحديات أمنية متشابكة ومتنوعة. فالجزائر، التي تمتلك حدوداً ممتدة وواسعة، تجد نفسها في موقع محوري لمواجهة التهديدات الإرهابية وأنشطة الجريمة المنظمة. وعلى الجانب الآخر، تعاني تونس من ضغوط أمنية داخلية متزايدة، حيث تستغل الجماعات المتطرفة حالة عدم الاستقرار السائدة في ليبيا لتوسيع نفوذها وأنشطتها. وفي ظل هذا الواقع المعقد، يصبح التعاون بين الدول الثلاث ضرورة حتمية وليس مجرد خيار، خاصة في مجالات تبادل المعلومات الاستخباراتية وتنسيق العمليات الأمنية والعسكرية. وقد برز هذا التوجه بوضوح من خلال المبادرات الحديثة التي تهدف إلى تطوير وتعزيز قدرات الأجهزة الأمنية في المنطقة، وهذه الأخيرة يتم معالجتها ضمن اللجنة الثنائية لتنمية وترقية المناطق الحدودية المشتركة⁽¹¹⁾. كما أنه أمام الدول الثلاث فرصة كبيرة لتوظيف التكنولوجيات الأمنية الحديثة في مجالات مكافحة الجرائم الخطيرة والتفجيرات والعنف، بما في ذلك الاستفادة من الطرق العصرية للكشف عن البصمات.

لذلك خلص الاجتماع الثلاثي إلى ضرورة وضع "آليات متابعة مستحدثة" للمناطق الحدودية، مع العمل على تطوير الشراكات الأمنية والاقتصادية، والتحرك بشكل منسق لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة عن الاضطرابات في دول جنوب الصحراء والتي تؤثر بدورها على البلدان المغاربية، ولا سيما تفاقم مشكلات تهريب الأشخاص والسلع المحظورة بما فيها المخدرات.

وقد شملت المناقشات بين ممثلي الدول الثلاث وضع ترتيبات أمنية جديدة لمراقبة تنقل المسافرين والبضائع، ومكافحة عمليات التهريب فيما يُعرف بـ "المثلث الحدودي"

في منطقة غدامس، وهي منطقة حدودية مشتركة تقع في مناطق غنية بالموارد الطاقوية وغيرها من الثروات.

من المؤكد أنه إذا ما تحسنت الأوضاع الأمنية في ليبيا وأمكن السيطرة على "تدفق آلاف المهاجرين غير النظاميين القادمين من إفريقيا"، فإن بوسع هذه النقاط الحدودية أن تتحول من "بؤر للتهريب والجريمة المنظمة" إلى مناطق حرة للتبادل التجاري والشراكة بين الدول الثلاث. والحال ذاته ينطبق على معبر رأس جدير الحدودي الذي لا يزال يواجه تحديات أمنية وإدارية وتنظيمية جمة، رغم أنه يشهد سنويا مرور ما لا يقل عن 6 ملايين مسافر في كلا الاتجاهين، بينما تصل قيمة البضائع المتداولة عبره إلى مليارات الدولارات⁽¹²⁾.

يُعدّ تعزيز الأمن الإقليمي من خلال آلية التشاور الثلاثية بين الجزائر وتونس وليبيا ركيزة أساسية لضمان الاستقرار في منطقة المغرب العربي بأكملها:

أولا، تُمكن التدريبات العسكرية المشتركة الدول الثلاث من توحيد معايير الاستجابة السريعة للأزمات وتبادل الخبرات في مجالات مواجهة التهديدات المتقدمة؛ إذ يتيح تنسيق تمارين الدفاع المضاد للإرهاب والحرب غير النظامية بناء قدرات موحدة للتعامل مع الجماعات المسلحة العابرة للحدود.

ثانيا، يشكل تبادل المعلومات الاستخباراتية مرحلة بالغة الأهمية، حيث يدعم إقامة شبكات مراقبة مشتركة لرصد تحركات الجماعات الإجرامية والإرهابية، وتبادل التنبيهات المبكرة حول خطط التهريب والهجمات المحتملة، ما يقلص زمن الاستجابة ويعزز قدرة الدول على الحظر والتدخل الاستباقي.

ويستكمل الصلة بالأمن دعم الجهود الرامية إلى استقرار ليبيا عبر المشاركة الفعالة في برامج بناء المؤسسات المدنية والأمنية؛ فتدريب عناصر الشرطة والجيش الليبيين على أسس الإدارة المدنية للأمن ومبادئ حقوق الإنسان يساهم في بناء ثقة متبادلة مع المجتمع، ويضع اللبنة الأولى لجيش وطني محترف وموحد. ولا يقتصر دور هذه

الآلية على الجانب العسكري فحسب، بل يمتدّ إلى تعزيز التعاون المدني-العسكري في إدارة المناطق الحدودية من خلال لجان مختلطة للإشراف على نقاط العبور وتنظيم حركة السكان والتجارة بعيدا عن البيروقراطية والفساد⁽¹³⁾.

إلى جانب البعد الأمني، تلعب الاستراتيجيات التنموية دورا وقائيا في الحدّ من دوافع العنف والتطرف، حيث أن إنجاز مشاريع تنويع مصادر الدخل في المناطق الحدودية مثل إنشاء مناطق صناعية خفيفة وتشجيع الزراعة التجارية المستدامة وفر فرص عمل حقيقية لشباب معرضين للتجنيد في صفوف الجماعات المتطرفة.

كما يسهم ربط البنى التحتية للنقل والكهرباء بين الدول الثلاث في تخفيض تكاليف الإنتاج وتحفيز الاستثمارات المشتركة، ما يعزز التكامل الاقتصادي ويقلّل من الهشاشة الاجتماعية. باعتماد هذه المقاربة المتكاملة بين التعاون الأمني وبناء قدرات المؤسسات المدنية واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، تضيء آلية التشاور الثلاثية مسارا واقعيا نحو تحقيق الأمن والاستقرار المستدامين في المغرب العربي⁽¹⁴⁾.

المحور الثالث: آفاق التكامل الاقتصادي في آلية التشاور الثلاثية: الجزائر-تونس-

ليبيا

يعكس التحالف الثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا مبادرة استراتيجية للتقارب الاقتصادي والسياسي بين الدول الثلاث. وقد جرى الحديث مؤخرا عن هذا التحالف فيما يتعلق بتشكيل مجلس شراكة ثلاثي لتعزيز التعاون الاقتصادي في المنطقة. ستتيح هذه الشراكة فرصة لرواد الأعمال التونسيين والجزائريين والليبيين لإنشاء مجلس ثلاثي يكون بمثابة منصة تُسلط الضوء على فرص الاستثمار المباشر وغير المباشر في بلدانهم، وتحدد مناخات الاستثمار، بالإضافة إلى آلية عملية لتعزيز التبادل التجاري. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تنظيم المزيد من المؤتمرات والمعارض التي من شأنها أن تُنشئ شراكات مثمرة تُعزز التبادل التجاري والاقتصادي لصالح هذه



الدول الثلاث، مما قد يفتح لها آفاقاً جديدة⁽¹⁵⁾. كما ستتولى غرفة التجارة والصناعة الجزائرية تنظيم ملتقى بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم التونسيين والليبيين، لمناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي، وتطوير الشراكات، وتفعيل مجالس الأعمال المشتركة. وسيعقد هذا النوع من اللقاءات بشكل دوري بين غرف التجارة في هذه البلدان الثلاثة، استغلالاً لمثاليات لجوارهم المشترك، الذي يُمثل فرصة مثالية لبناء شراكات تجارية جديدة يسعى إليها الفاعلون الاقتصاديون.

ففي سبتمبر 2022، اتفقت تونس وليبيا على إنشاء منطقة اقتصادية حرة في معبر رأس جدير الحدودي. وكان الهدف من هذه الخطوة تسهيل الإجراءات على مواطني البلدين وتعزيز التجارة بينهما. وفي إطار هذه الاتفاقية، خطط البلدان أيضاً للتعاون في تطوير طرق النقل لتسهيل مرور البضائع الأجنبية المتجهة إلى ليبيا عبر الموانئ التونسية⁽¹⁶⁾.

وتضمن مذكرة التفاهم الاقتصادية حرية تدفق السلع بين تونس وليبيا من خلال إزالة جميع الحواجز التجارية، وتبسيط الإجراءات لرجال الأعمال الليبيين، وإنشاء مجموعة عمل مشتركة في مجال الأمن الغذائي والدوائي، إلى جانب تشجيع الاستثمار في البنية التحتية بين البلدين.

ستظل منطقة التجارة الحرة اتفاقية غير منجزة، مما يفرض تحديات أمام تطلعات تونس في الاستفادة من الآفاق الاقتصادية في ليبيا في ظل الصعوبات الاقتصادية السائدة في أوت 2023، أعلنت تونس وليبيا عن إنشاء ما يسمى بـ "ممر التجارة القارية" لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في اجتماع وزاري مشترك، حيث يتعين تحويل معبر رأس جدير الحدودي إلى بوابة تجارية رئيسية فعلية للقارة، مما يحفز التكامل الاقتصادي بين جميع الدول مع الجنوب. يستلزم هذا المشروع أيضاً دعماً لوجستياً هائلاً من الكوميسا التي تشارك بالفعل من الناحية الفنية لمساعدتها في

مهمة تجهيز المعبر، الأمر مهم بنفس القدر على مستوى الاتحاد الإفريقي والأمانة العامة لاتفاقية زلييكاف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية الأخرى.

ينص التفاهم الاقتصادي على رفع جميع القيود التجارية المفروضة سابقاً، مما يضمن حرية تدفق السلع بين تونس وليبيا. كما يُسهّل على رجال الأعمال الليبيين إجراءاتهم، وينص على تشكيل مجموعة عمل مشتركة تُعنى بالأمن الغذائي والدوائي. ويبحث أيضاً على الاستثمار في البنية التحتية بين البلدين.

المنطقة الاقتصادية الحرة مجرد اتفاقية، وهو ما يزعج تونس لأنها تريد الاستفادة من الفرص الاقتصادية في جارة ليبيا في الوقت الذي تواجه فيه المشاكل الاقتصادية الحالية. في أوت 2023، أصدرت تونس وليبيا بياناً عاماً حول بدء "ممر تجاري قاري" لإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال اجتماع وزاري مشترك، موضحين خطتهما لتحويل معبر رأس جدير الحدودي إلى إحدى بوابات التجارة الرئيسية للقارة ومساعدتهما في تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول الجنوب. يحظى هذا المشروع بدعم قوي من السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا)، التي تقدم الآن مساعدة فنية ولوجستية تهدف إلى إصلاح هذا المعبر. كما يُنظر إليه على أنه مسألة بالغة الأهمية على مستوى الاتحاد الإفريقي، وداخل مكاتب الأمانة العامة بموجب اتفاقية زلييكاف، إلى جانب العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية الأخرى.

كما تم الاتفاق على تعزيز التعاون الثلاثي في مجال النقل البري الدولي للركاب والبضائع والترانزيت. وشكلت تونس وليبيا وفدًا مشتركًا يزور الجزائر بهدف التنسيق بين شركات السكك الحديدية في هذه الدول الثلاث. وفي جويلية 2024، تأسس مجلس شراكة يجمع المجلس الجزائري للتجديد الاقتصادي والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والاتحاد العام لغرف الصناعة والتجارة والزراعة في ليبيا، بهدف تعزيز الاستثمار البيئي وزيادة حجم التجارة بين هذه

الدول⁽¹⁷⁾.

سيسعى المجلس إلى تمكين القطاعين العام والخاص من إقامة مشاريع استثمارية تُحقق قيمة مضافة حقيقية، لا سيما في المناطق الحدودية، من خلال إطلاق مبادرات تنمية كبرى متكاملة مع سلاسل القيمة العالمية. كما سيرتخ هذا المجلس اجتماعات عمل دورية، ومنتديات بين الدول الثلاث، تجمع شركاء من مختلف القطاعات لتنسيق الإجراءات الميدانية وتسهيل حركة البضائع والمعاملات المالية المشتركة بين الدول. وسيتم ذلك من خلال قاعدة بيانات موحدة لرجال الأعمال والمستثمرين في الجزائر وتونس وليبيا.

كان من أبرز الإنجازات الأخيرة توقيع اتفاقية لإنشاء آلية توجيهية تُشدد على أهمية التنسيق في إدارة الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة. وتشمل بنود هذه الآلية تبادلًا منتظمًا للبيانات العلمية، وإعداد دراسات مشتركة حول آثار تغير المناخ على احتياطات المياه، وبرامج تدريبية تُسهم في بناء قدرات فرق العمل الوطنية وزيادة كفاءتها⁽¹⁸⁾. كما ينص على عقد ورش عمل وندوات سنوية لعرض نتائج الدراسات وتنسيق جهود التنمية الرامية إلى مكافحة الملوحة والاستخدام المفرط اللذين يشكلان تهديدًا رئيسيًا للبيئة.

تسعى الدول الثلاث جاهدةً إلى إيجاد إطار قانوني وإداري موحد، وفق قواعد استغلال المياه الجوفية المشتركة، وتوزيع عادل لحصص المياه، مع مراعاة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأطراف. وقد أطلقت مبادرة لمشاريع البنية التحتية، بالغة الأهمية في تحسين شبكات الري وتخزين مياه الأمطار، وستحظى بدعم أساسي من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية. ومن شأن هذا التعاون في قطاع المياه أن يعزز التكامل الاقتصادي بين الجزائر وتونس وليبيا، بالإضافة إلى فوائد إضافية أخرى، مثل تقاسم الموارد، وتخفيف العبء، وتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية المستدامة في المغرب العربي.

إن إنشاء مناطق تجارة حرة بين الدول الثلاث، بالإضافة إلى اتفاقيات بشأن خطوط نقل مشتركة وخط سكة حديد يربط بينها، يُعدّ خطوةً واعدةً للغاية نحو تعزيز التعاون الاقتصادي. وستنجح هذه الجهود إذا ما تم التوصل إلى حلول عملية للقضايا الاقتصادية، وإنشاء خطوط تجارية إقليمية ومناطق تجارية عابرة للحدود تُسهم في التنمية وخلق القيمة، بالإضافة إلى مكافحة التهريب، بالإضافة إلى إيجاد طرق لتزويد كل دولة من الدول الثلاث بأي مادة أو سلعة غذائية خلال حالات الطوارئ، مثل تمويل الكهرباء وغيرها. ويُعد هذا جزءًا من نهج جديد آخر تتبناه الجزائر لإعادة تعريف علاقات الجوار، مع التركيز على البعد الاقتصادي الذي يضمن استدامتها. وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قد أعلن سابقًا عن إنشاء منطقة تجارة حرة مع تونس، وهي اتفاقية تم التوصل إليها خلال زيارة رئيس الوزراء التونسي أحمد حشاني إلى الجزائر في أكتوبر 2023⁽¹⁹⁾.

وشجعت على هذه الخطوة البيانات الاقتصادية بين الطرفين، حيث زاد حجم المبادلات التجارية بين البلدين إلى حدود 60 % مع نهاية سنة 2023. كما تم الإعلان عن منطقة أخرى مع ليبيا تزامنا مع ترتيبات لإعادة فتح المعبر البري الدبداب غدامس بين الجزائر وليبيا، في خطوة تستهدف رفع حجم التبادلات التجارية بين البلدين لتصل إلى حدود 3.1 مليار دولار⁽²⁰⁾. كما أنه ومنذ شهر نوفمبر 2023، نجحت الدول الثلاث في إتمام الربط التزماني بين شبكات نقل الكهرباء بينها، ورفع حجم المبادلات البينية إلى أكثر من 02% بينها.

خاتمة:

كان الاجتماع الثلاثي لدول الجزائر وتونس وليبيا خطوة استراتيجية رفيعة المستوى، بدأت بهدف تقييم قوة التعاون السياسي والاقتصادي والأمني في ظل التحديات التي تواجهها المنطقة في هذا الوقت، مع قضايا مثل الإرهاب والهجرة غير الشرعية والأزمة الاقتصادية. يبدو أن هذا النوع من التعاون يجب أن يكون



عسكرياً من أجل مقاومة التهديدات المشتركة.

في الواقع، مثل الاجتماع الثلاثي رفيع المستوى قطيعة مع التعاون الإقليمي السلبي السابق، حيث ما نتج عنه كان اتفاقاً على إنشاء فرق عمل مشتركة لمكافحة التهديدات المماثلة ومواءمة ليس فقط مواقفهم، ولكن أيضاً سردياتهم حول هذه الظواهر. على الصعيد الاقتصادي، تشجع آلية التشاور مشاريع التكامل الإقليمي التي تتناول تطوير البنية التحتية للنقل والتجارة بالإضافة إلى المناطق الاقتصادية الحرة بشكل مشترك بين الدول، والتي من شأنها تعزيز تقاسم النمو من خلال خلق فرص عمل جديدة من خلال تدفق السلع، مما يجعل الأعمال أسهل.

يُعدّ التماسك الأمني بين الجزائر وتونس وليبيا ركيزة أساسية في مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة، في ظلّ البيئة الجيوسياسية المعقدة لعدم الاستقرار المغاربي في ليبيا منذ عام 2011. وتكتسب هذه الركائز أهمية بالغة، إذ تتجاوز عواقب الأزمة في ليبيا الحدود الوطنية بكثير، وتُشكل تحدياً شاملاً على المستوى الإقليمي.

علاوةً على ذلك، تُوفّر ليبيا حالياً منصّةً لمُصدّري التهديدات الأمنية العابرة للحدود، بأبعاد كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والاتجار بالمخدرات والأسلحة. وفي هذا السياق، ستكون الاتفاقيات الجديدة لتعزيز التنسيق الأمني بالغة الأهمية للوقاية، آخذةً في الاعتبار ضرورة اعتماد نهج استباقيّ وشاملٍ لتنسيق تبادل المعلومات الاستخباراتية بشأن العمليات الحدودية، وتطوير القدرات في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

لكن هذا التعاون الأمني يواجه تحدياتٍ أكثر تعقيداً وتعدداً في أبعادها، تنبع أساساً من اختلافات الهياكل السياسية والمؤسسية للدول الثلاث. فالتوترات السياسية الداخلية في كل دولة، واختلاف الأولويات الوطنية، واختلاف النهج الأمني، عواملٌ معقدةٌ قد تُعيق فعالية هذا التنسيق. علاوةً على ذلك، فإن التعامل

مع شريكٍ موحدٍ مؤسسيًا لا يتمتع بسيادةٍ كاملةٍ على أراضيه يُصعب بناء آليات تعاونٍ مستدامةٍ في ليبيا غير المستقرة سياسيًا. كما أن ضغط القوى الإقليمية والدولية المتنافسة على هذه الدول يُمثل عاملاً حاسماً آخر في توجهاتها الاستراتيجية، مما يُعقد التنسيق الثلاثي.

تتمتع هذه الشراكة بإمكانيات كبيرة لتحقيق نقلة نوعية في مستويات الاستقرار والتنمية في المنطقة. وسيهيئ التعاون الأمني بيئةً مثاليةً للاستثمارات وإقامة مشاريع التنمية المشتركة، لا سيما على الحدود التي تُعتبر حاليًا مناطقٍ مهمشةٍ ومهملة. ومن خلال هذا التعاون، يمكن أن يُسهم تبادل الخبرات والتدريب، إلى جانب تطوير التقنيات الأمنية الحديثة، في بناء قدرات أمنية متقدمة.

على الصعيد الاقتصادي، قد تُصبح الآلية الثلاثية دافعًا حقيقياً للتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال التبادل التجاري، والمناطق الاقتصادية الحرة المشتركة، وشبكات النقل، في إطار جهود استراتيجية ومدروسة. كما سترسي سابقة جديدة للتعاون الإقليمي بين المنطقتين العربية والإفريقية، حيث يُمثل التعاون مدخلاً لأهداف تنميةٍ أوسع، تشمل التكامل في مجالات كالطاقة والمياه والتعليم والصحة. كما أنه استراتيجي من حيث تمكين الدول الثلاث من التفاوض ككتلة واحدة على المستويين الإقليمي والدولي. ويمنحها جبهة موحدة في جميع المحافل الدولية، ويساعدها على التفاوض من موقع قوة مع شركائها الاستراتيجيين. وسيساهم هذا التحالف أيضاً في إعادة تحديد التوازنات الجيوسياسية في هذه المنطقة، بالإضافة إلى تعزيز مكانة المغرب العربي في مصالحه، كلاعب فاعل في القضايا الإقليمية والعالمية.

تُعتبر القمة الثلاثية في نهاية المطاف علامة فارقة في الجهود المبذولة لإرساء نمط جديد من التعاون الإقليمي، قائم على المصالح والتحديات المشتركة، بعيداً عن الأطر التقليدية المحدودة.

لذلك، ولتنفيذ هذه المبادرة الطموحة بنجاح، هناك عدة شروط أساسية، من أهمها الالتزام السياسي المستدام على أعلى مستويات القيادة السياسية، وتحفيز الإرادة الشعبية للتكامل، وبناء آليات مؤسسية للتنسيق والمتابعة، بالإضافة إلى القدرة على مواكبة التغيرات المتسارعة على المستويين الإقليمي والدولي. إذا ما استوفيت هذه الشروط، ستنتقل الآلية الثلاثية من مجرد اتفاقيات ورقية إلى نموذج واقعي وعملي للتكامل الاقتصادي والأمني المشترك في منطقة المغرب العربي.

الهوامش والمراجع:

- (1)- الشيخ، محمد عبد الحفيظ، خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية، " مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية"، المجلد 12، العدد 02، 2025، ص- ص: 700-727.
- (2)- وحدة الدراسات السياسية، الموقف الجزائري من الأزمة الليبية: بين التغير والاستمرارية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، تاريخ التصفح: (12 ماي 2025، 20 ساو 40 دقيقة).
- <https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Algerian-Position-on-Libya.aspx>
- (3)- ديداوي، محمد امين، رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية، " الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية"، المجلد 1، العدد 1، 2022، ص- ص: 40-51.
- (4)- أحمد علي الأطرش، العلاقات الليبية- التونسية: الواقع والمآلات وآفاق التطوير، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ التصفح: (15 أبريل 2025، 15 ساو 23 دقيقة).
- <https://studies.aljazeera.net/ar/article/4938>
- (5)- المعهد الوطني للإحصاء، التجارة الخارجية بالأسعار الجارية، أكتوبر 2023، تاريخ التصفح: (20 ماي 2024، 13 ساو 34 دقيقة)، <https://2u.pw/DgHJj>
- (6)- الإذاعة الوطنية التونسية، مراد بن حسين: حجم المبادلات التجارية مع ليبيا قارب 3 مليار دينار خلال 2024 ونهدف إلى تحقيق ارقام قياسية هذا العام، تاريخ التصفح: (12 أبريل 2025، 21 ساو 15 دقيقة)، <https://2u.pw/pmLkM>
- (7)- خالد الشاذلي، "انتشار الأسلحة بعد 2011 في ليبيا: الأبعاد والانعكاسات"، المجلة الليبية للدراسات الأمنية، المجلد 5، العدد 2، 2022، ص. 45-68.
- (8)- الشيخ، محمد عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص، 710.
- (9)- تبينة راوية وعبد العظيم بن صغير، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري، مجلة المفكر، المجلد 14، العدد 02، 2019، ص. 213.
- (10)- بوشوشة سارة، ميدوني علي، دور حلف الشمال الاطلسي في هندسة الأمن الإقليمي في المنطقة المغربية، " مجلة الناقد للدراسات السياسية"، المجلد 07، العدد 01، 2023، ص- ص: 77-95

- (11)- كمال بن يونس، أمن الحدود والارهاب في اجتماعات وزيري داخلية تونس والجزائر، الشرق الأوسط، تاريخ التصفح: (12 جوان 2025، 12 ساو 23 دقيقة)، <https://2u.pw/nFkMr>
- (12)- نورة مجدوب، لماذا ينتظر سكان المدن الحدودية في ليبيا وتونس فتح معبر راس جدير؟، بي بي سي، تاريخ التصفح: (12 أبريل 2025، 20 ساو 23 دقيقة)، <https://www.bbc.com/arabic/articles/c2ll3wk99w2o>
- (13)- عباد عبد الهادي، رابحي منير، تنمية وتطوير المناطق الحدودية كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية في دول المغرب العربي (مقاربة من منظور الاقتصاد السياسي)، "المجلة الجزائرية للاقتصاد السياسي"، المجلد 01 العدد 01، 2019، ص، 10.
- (14)- سبتي فايزة، السيناريوهات المستقبلية لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة المغرب العربي، "مجلة آفاق العلوم"، المجلد 05، العدد 03، 2020، ص - ص - 09 - 19.
- (15)- هاجر عزوني، بحث فرص التعاون والشراكة بين تونس والجزائر محور لقاء لرجال الأعمال من البلدين: - وفد تونسي يتكون من 40 من خيرة رجال ونساء الأعمال يزورون ولاية قسنطينة بالجزائر، تاريخ التصفح: (23 ماي 2025، 17 ساو 35 دقيقة)، <https://www.turess.com/alkhabir/106947>
- (16)- وكالة الأنباء السعودية، اقتصادي / تونس وليبيا توقعان اتفاقية على إنشاء منطقة اقتصادية حرة مشتركة، تاريخ الاطلاع: (24 جوان 2025، 16 ساو 34 دقيقة)، <https://www.spa.gov.sa/2401881>
- (17)- وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر-تونس-ليبيا: مجلس الشراكة بين منظمات أرباب العمل سيساهم في زيادة الاستثمارات البينية، تاريخ التصفح: (21 ماي 2025، 21 ساو 35 دقيقة)، <https://www.aps.dz/ar/economie/165520-2024-07-23-10-57-46>
- (18)- سفارة الجزائر بموسكو، الجزائر-تونس-ليبيا: التوقيع على اتفاقية إنشاء آلية تشاور حول إدارة المياه الجوفية المشتركة، تاريخ التصفح: (12 جوان 2025، 12 ساو 45 دقيقة)، <https://embmoscow.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/economic-news-1/algeria-tunisia-libya-signature-of-an-agreement-establishing-a-consultation-mechanism-on-the-management-of-common-groundwater>
- (19)- صبرة الطرابلسي، السوق الحرة بين تونس والجزائر وليبيا: خطوة ضرورية لمكافحة التجارة الموازية على الحدود وتحقيق التكامل الاقتصادي، الصحافة اليوم، تاريخ التصفح: (20 جوان 2025، 17 ساو 37 دقيقة)، <https://2u.pw/CiA8W>
- (20)- جبريل بوراس، معبر الدبداب بين الجزائر وليبيا.. شريان اقتصادي ينتظر التدفق، تادامسا نيوز، تاريخ التصفح: (23 جوان 2025، 11 ساو 45 دقيقة)، <https://2u.pw/PU4Z>